

مقدمة

أهمية هذه الدراسة

أتى على البشرية في فجر التاريخ حين من الدهر عاش خلاله الإنسان في عزلة وانفراد . واتسمت تلك الحقبة - حسب ما يؤكد علم الاجتماع السياسي - بالعدوان من جانب الأقوياء . فكان المناخ الاجتماعي متميزاً بالبطش والخوف ، بطش الأفراد الأكثر قوة جسدية وضراوة بالضعفاء الذين كان يؤرقهم الخوف ، واتسمت تلك المرحلة التاريخية بظاهرة يعبر عنها داروين : ^(١) " Tout - être lutte pour sa propre existence .

ولذلك نود أن نبرر - في هذا المقام - أن المناخ الاجتماعي الذي عاش فيه الإنسان البدائي لم يكن التحرر والانطلاق - حسبما يتصور الكثيرون استمداداً من خطأ شائع - بل لعل ذلك المحيط بما انطوى عليه من خوف هو الذي أوحى للإنسان البدائي أن حياة العزلة والانفراد ضرب من الضياع ، فولى وجهه إلى أنداده باسم السلام وتعايش الأفراد سوياً ، وتكونت الأسرة ومن مجموعها نشأت القبيلة ، وامتد الانتعاش الجغرافي لهذه المجموعات البشرية المتآلفة في أشكال مختلفة - القرية ثم المدينة - وكان يغذى هذا الاتجاه الاجتماعي وينمي

ما تفرضه الغرائز الإنسانية من تحقيق مقومات الحياة فيطعم الفرد من جوع ويأمن من خوف. وصاحب هذا التطور وواكبه تفاعل العامل الاقتصادي ، بمعنى أنه حين كانت الوحدة الاجتماعية تتمثل في شكل أسرة فقد كانت تسعى لتدبير حاجياتها بأسلوب الاكتفاء الذاتي ، فلما تزوجت وامتدت بدأت التبادل بينها ، ثم اتسع نطاق التعامل وانبسط المحيط الجغرافي إلى تشكيل المقاطعة تحت إمرة أمير أو سيد . بيد أن التسلط السياسي والانحصار الاقتصادي عجل بتمزق هذا النظام وتفسخه مما حتم نشأة الدولة ^(١). وفي هذا الانتقال أصبح صون الأمن العام وتنظيم الاقتصاد يستوجب شجب الانتقام الفردي . ومن هنا فإن نشأة القانون ومحو أهدافه هما حفظ الأمن والنظام . واقتضت علة وجود الدولة وارتضاء ما ملكت من سلطة - برغم الخلاف النظري حول أساس هذه السلطة بين فقهاء القانون الدستوري - أن تتفرع عنها مؤسسات وأجهزة تحظى هي الأخرى بالحياة ومن ثم بالشخصية ، وهكذا تجسد ذلك الشخص بدءاً في صورة «شخص عام» وهي الدولة كأول وأجلى صورة «لشخصية غير مرئية» وما هو جددير بالذكر أن مراحل التطور كانت تحمل في جوفها نوعاً من تشخيص السلطة *Personnalisation de pouvoir* أى أن شخصاً في صورة أمير أو حاكم كان يتقمص شخصية الدولة ويمجدها ، يحكم ويتحكم على السواء بزعم ضبط الأمن وصون العدل . وأسهم بعض الفلاسفة في توطيد دعائم تلك السلطة الشخصية سواء استناداً إلى أسانيد ميتافيزيقية «كنظرية الحق الإلهي» وغيرها من الحجج اللاعقلانية أو تأسيساً على حجج نظرية وعلى رأسهم الفيلسوف الإنجليزي «هوبز» بمقولة تحرير المجتمع من بطش الأفراد الأقوياء باشتراط كل السلطة لصالح الحاكم ، أى على أساس الاشتراط لمصلحة الغير وهي النظرية المعروفة في فقه القانون المدني .

ومضى الإنسان في بناء الحضارة ، وتوسل العقل البشري بوسائل متنوعة لصنع الحياة والتقدم . فأخذ يطور جوانب حياته الروحية والاجتماعية . ثم بتداعى العديد من العناصر أولاً مستمد من رسائل السماء وبعضها يرتد إلى عوامل اقتصادية . وتتفاعل هذه مع تلك فتبرز أشخاص أخرى في صورة مؤسسات دينية أو منظمات اقتصادية أو إقليمية تناهض سلطة الدولة أو تسعى لمشاركتها بعض الجوانب كي يعبر الإنسان عليها إلى غايته . وأهمية هذا البحث ^(٢) ترجع إلى ما يمارسه «الشخص المعنوي» من أنشطة في الحياة

(١) Marcel prélot, Cours des sciences politiques, Faculté de droit de Paris, 1965, P. 74.

(٢) Bonnefoy (gaston) la Responsabilité pénale des personnes morales, Paris 1932,

P. 14 : وكذلك Richier (georges) De la Responsabilité Pénale des personnes morales, Thèse, Faculté de Droit de Lyon, 1943, P. 8.

الاجتماعية والاقتصادية يعجز عن الاضطلاع بها « فرد » أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين حتى لو نسقوا جهودهم معاً ، ذلك لأن طاقة الفرد أو حتى العديد منهم محدودة من ناحية ومقوَّنة من ناحية أخرى ، فمهما كد المرء وسعى في مناكب الأرض فلا بد من التوقف عندما تستنفد طاقته أو تسهلك قدرته ، كما أن حياته مهما استطلت فلا بد من انقضاء حين بدركه الموت .

ومن أجل ذلك كان الاهتمام إلى نظام يحقق الاستمرار والانتشار هو الحل الحتمي الذي حقق للإنسان الغلبة في هذه المواجهة بين احتياجاته وتطلعاته من ناحية ، وبين الطبيعة البشرية من جهة أخرى .

والاهتمام إلى ذلك « الشخص » وسيلة الإنسان ووليد حاجته لتحقيق غرضه صاحبه التفكير في تحديد كيفية ممارسته لأنشطته وتبيان حقوقه وطاقاته . وبالرغم مما حققه وجود « الشخص المعنوي أو الاعتباري أو المجازي أو القانوني أو المدني أو الجماعة الإنسانية » من صوالح فإن استقراء تاريخه يبرز أن التسلم بوجوده وبانتشاره أو بإنكارها كان رهناً بـ عوامل واعتبارات ترد إلى ما يسود في مجتمع معين من مدارس قانونية أو مذاهب اقتصادية وعقائد سياسية ومعتقدات دينية ، فتارة يحمي هذا الوجود ويدكي الانتشار ، وتارة أخرى يكون محلاً للإنكار ، وسوف نعرض لأبعاد الخلف حول هذا « الشخص » في مواضع عديدة من هذا البحث ^(١) .

وبما هو جدير بالذكر ما يشير إليه بعض الفقهاء من أن ذبوع النظريات والمذاهب الاقتصادية الحديثة وتغير النظرة إلى « وظيفة الدولة » في شأن موقفها من الحياة الاقتصادية قد أوجد ما يسمونه بغزو من جانب القانون العام لأرض القانون الخاص مما يقتضى ضرورة تناول المسؤولية بالنسبة للقوالب الاقتصادية الجديدة من هيئات ومؤسسات عامة وغيرها من النظم التي تجيء نتيجة التأميم .

وإذا كنا قد أوردنا تباعاً فيما سلف البيان نعتاً أو صفات مقرونة بهذا « الشخص » ، فليس ذلك من قبيل المترادفات ، بل إن الأخذ بأحدها واستبعاد غيرها يرجع بدوره إلى موقف فكري معين للباحث نحو طبيعة هذا الشخص والنظرة إليه ، وهو من محاور الخلاف الفقهي وموضع لنظريات متشعبة سنعرض لها تفصيلاً في الأخرى في دراستنا المقبلة .
أما أهمية هذا البحث في إطار العلوم الجنائية فمردها ما يثيره هذا الموضوع من مشكلات

(١) Oppetit (Bruno) les Rapports Des personnes Morales et De leurs Membres, Thèse Paris, Mars 1963 (P. 304).

تتصل بالقواعد الأساسية لعلم العقاب من زوايا مختلفة ذلك أن قواعد التجريم والمسئولية والعقاب إنما تركز على أسس منضبطة لها فلسفتها ، وإنه وإن وجد فقهاء القانون الملحقين سبيلا للتوفيق بين قواعد المسئولية المدنية وشروطها وبين طبيعة الشخص المعنوي فإن الأمر يبدو بالنسبة للباحث الجنائي ، ويبدو شاقاً ، وذلك ليس لاختلاف طبيعة المسئولية فحسب ، بل لتأصيل هذه المسئولية وتأسيسها ، ولعله يكفي لإبراز ما لهذه الدراسة من أهمية ، وما يثيره هذا الموضوع من جدل أنه كان محلاً للدراسة والبحث في مؤتمر قانون العقوبات في بوخارست سنة ١٩٢٩^(١) ، كما أن المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات المنعقد في أثينا سنة ١٩٥٧ قد تعرض له في صدد مناقشة موضوع « الاتجاهات الحديثة في تعريف الفاعل الأصلي والشريك » بل إنه قد حظي وحده باهتمام الباحثين ، وأفردوا له عدداً وافراً من البحوث والدراسات المقارنة فضلاً عما تزخر به مؤلفات الفقه ، سواء منها في فرع القانون العام أو الخاص .

وسنجرى في دراستنا على استعمال اصطلاح « الشخص المعنوي » - وهو ذات الاصطلاح الذي جرى عليه مؤتمر بوخارست - دون غيره لعله سنبورها في خاتمة الباب الأول . وإنه وإن كان النهج الأوفق يقتضي تبرير تفضيلنا لهذا التعبير . إلا أننا نرى التصدي له في موضعه المناسب من هذا البحث .

وحتى نستطيع أن نتناول الموضوع من زواياه المختلفة فإننا سنفرد باباً تمهيدياً تعرض فيه للتطور التاريخي في النظرة إلى طبيعة الشخص المعنوي ومسئوليته جنائياً ، ونقسم الكتاب إلى قسمين : نفرد القسم الأول منه لمعالجة الطبيعة القانونية للشخص المعنوي ومسئوليته الجنائية ، ثم نخصص القسم الثاني لدراسة حدود المسئولية الجنائية للشخص المعنوي وضوابطها .